Ref: PRS 2021/03/1010 08.03.2021

اليوم الدولي للمرأة 2021

يحيي العالم، اليوم الإثنين الموافق 8 مارس، اليوم الدولي للمرأة[1]، وهو مناسبة للتفكر في التقدم المحرز والدعوة إلى التغيير والاحتفال بأعمال عوام النساء وشجاعتهن وثباتهن في آداء أدوار استثنائية في تاريخ بلدانهن ومجتمعاتهن. وبالرغم من الإنجازات التي تحققت في كثير من البلدان في مجال تعزيز حقوق المرأة والمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، إلا أنه توجد الكثير من العقبات أمام النساء وخاصة في مجال العمل والمشاركة في الحياة العامة، وأمنهن الشخصي.

في سوق العمل حول العالم، لا زالت الفجوة بين دخل النساء ودخل الرجال لنفس الوظيفة قائمة، وفقا لمنظمة العمل الدولية[2] "تكسب النساء في المتوسط (77%) مما يكسبه الرجال". وفي المجالس التشريعية، في عام 2019، لم تزد نسبة النساء عن (25%). ولا تزال واحدة من كل ثلاث نساء تعاني من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

في ليبيا، وبسبب تدهور الأوضاع الأمنية نتيجة للصراعات المسلحة، شهدت حقوق المرأة في ليبيا تراجعات على عدة مستويات، خاصة فيما يتعلق بالمستوى المعيشي والعنف. إذ شهد عام 2020 استمرار جرائم الاخفاء القسري[3] بحق النساء الليبيات بناءً على انتماء فعلي أو متصور، لبعض افراد أسرهن السياسي. في شهر أبريل 2020 وقعت جريمة اختطاف واخفاء لمجموعة سيدات من مدينة ترهونة ينتمي بعض أقاربهن لمقاتلين مناوئين لمليشيا محلية في المدينة، المعروفة بالكانيات والمتحالفة مع خليفة حفتر خلال العدوان على العاصمة طرابلس[4].

هذا و لايزال مصير الدكتورة سهام سرقيوه، عضو مجلس النواب عن بنغازي مجهولاً رغم المناشدات الدولية بالكشف عن مصيرها. الدكتورة سهام اختطفتها مجموعة مسلحة، تابعة لكتيبة طارق بن زياد[5] التي يقودها أحد أبناء خليفة حفتر، من بيتها في بنغازي فجر يوم 17 يوليو 2019. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وصفت، في بيان صحفي[6]، جريمة خطف سرقيوه بأنها "تشكل محاولة واضحة لإسكات صوت واحدة من أبرز النساء الليبيات، وترويع النساء الأخريات، وثنيهنّ عن المشاركة في الحياة السياسية"[7].

كما صُدمت الأوساط الليبية والحقوقية بجريمة اغتيال الناشطة المدنية المحامية حنان البرعصي[8]، التي اغتيلت بالرصاص في وضح النهار يوم 10 نوفمبر 2020، وسط أحد أكبر شوارع مدينة بنغازي شرقي ليبيا[9] بعد ظهورها في بث مباشر انتقدت فيه صدام خليفة حفتر[10]. ولم يُكشف حتى الآن عن الجناة أو إعلان نتائج التحقيق حول هذه الجريمة من قبل الأجهزة الأمنية المسيطرة على مدينة بنغازي، والتي تتبع الحكومة المؤقتة.

كما طالت المواجهات المسلحة والصدامات العسكرية المرأة في ليبيا[11]، إذ بلغ عدد النساء ضحايا المواجهات المسلحة 52 امرأة خلال عام 2020، قتلت منهن 29 وجرحت 23 أخرى، الغالبية في ضواحي مدينة طرابلس خلال العدوان الذي شنته مليشيات خليفة حفتر[12].

أدى انتشار المجموعات المسلحة بليبيا وانتشار السلاح إلى تنامي الجريمة واستمرار العنف والصراعات المحلية، والتي كانت النساء من ضحاياها. ووفقا لتقرير أعدته منظمة التضامن لحقوق الإنسان، بلغ عدد النساء من بين ضحايا العنف والاغتيالات 66 ضحية خلال العام الماضي، 29 ضحية، كن ضحايا جرائم عنف[13]، ولقيت 15 منهن حتفهن. كما تم رصد عدد 13 جريمة خطف لنساء، نجت 4 منهن وتم العثور على جثمان ضحيتين، واحدة في طرابلس والأخرى في أوباري، فيما ظل مصير سبعة ضحايا منهن مجهولا[14].

تنامي العنف والجريمة يؤثر على عموم نساء ليبيا اللائي يعانين من تدهور الأوضاع الاقتصادية، نتيجة أزمة السيولة النقدية في المصارف، وتأخر المرتبات، وغلاء الأسعار، حيث تتحمل النساء وطأة انهيار الاقتصاد وصعوبة الحصول على الخدمات، لا سيما وهن يقمن بدورهن في رعاية أسرهن. ويتمثل ذلك في تكرر مشاهد تعرض النساء اللاتي ينتظرن لساعات طويلة أمام المصارف، للعنف اللفظي والجسدي على يد "العناصر الأمنية"، حراس المصارف[15].

ويُعد التحرش الجنسي اللفظي الذي تتعرض له المرأة الليبية في الأماكن العامة مثل الجامعات والدوائر الحكومية، من أبرز أنواع العنف الممارس بحق المرأة الليبية والذي قد يصل إلى الاعتداء الجسدي في بعض الحالات، ولا تتوفر حتى الآن إحصائيات وأرقام دقيقة حول حجم وانتشار هذه الظاهرة[16]. فهناك ندرة في البيانات ومن الصعب الحصول عليها أو على بحوث في هذا المجال. كما لا توجد أي إحصاءات بالمحاكم الليبية لأي نوع من هذه الجرائم[17]، حيث ظاهر أن التقارير والروايات[18] عن التحرش أقل من نظيرتها في الدول المجاورة، قبل وبعد الثورة. ربما هذا بسبب الخوف من الوصمة الاجتماعية، بالإضافة للانفلات الأمني وغياب الرادع القانوني لا تلجأ المرأة في ليبيا للإبلاغ عن هذه الجرائم وبالتالي لا تتوفر أي إحصائيات أو أرقام في هذا الجانب[19].

قبيل اغتيالها بفترة وجيزة قامت المحامية حنان البرعصي، من خلال حسابها على شبكة التواصل الاجتماعي Facebook بتسليط الضوء على ظاهرة الابتزاز والتحرش الجنسي الذي تتعرض له النساء في مدينة بنغازي[20]، فيما يُزعم على يد متنفذين في المدينة[21].

ولا زالت مئات النساء في السجون والمعتقلات في ليبيا، مواطنات ومهاجرات، يتعرضن لانتهاكات جسيمة، حيث يتعرضن لأنماط وحشية من التعذيب، والاعتداء الجنسي، وغيرها من ضروب المعاملة السيئة واللاإنسانية في السجون والمعتقلات، الغالبية العظمى منهن ضحايا اعتقال تعسفي، وثقتها تقارير دولية، وفي صمت مطبق من حكومة الوفاق الوطني، المعترف بها دوليا، و "الحكومة المؤقتة"، غير المعترف بها[22]. وفي شهر يناير الماضي قامت مجموعة من النساء المعتقلات في معتقل معيتيقه بالإضراب عن الطعام احتجاجاً على الاعتقال بدون محاكمة وطالبن بالإفراج عنهن أو إحالتهن إلى المحاكمة دون تعطيل[23].

ومازالت معاناة أبناء الليبيات المتزوجات من أجانب، خاصة المقيمين منهم في ليبيا، من انعدام الحقوق التي من المفترض أن يتحصلوا عليها كونهم ولدوا في ليبيا، ورغم صدور القوانين التي

تُقِرُّ بحصولهم على حقوق المواطنة، إلا أن هذه القوانين لم تُفعَّل حتى الآن، والتي كان آخرها المادة (11) من القانون (24) لسنة 2010 بشأن أحكام الجنسية الليبية[24] التي أجازت منح الجنسية لهم[25].

ومن الإجراءات الاحترازية، التي اتخذتها السلطات الليبية لمواجهة جائحة كورونا، فرض الحجر المنزلي، التي زادت من احتمالات ارتفاع حالات العنف المنزلي الممارس ضد النساء في ليبيا. وقد كشفت دراسة استقصائية سريعة[26]، أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ليبيا[27]، عن عدد من التحديات التي تواجه النساء الليبيات، وكان من أبرزها ما يلي: "زيادة الاضطرابات المنزلية والعنف المنزلي في أسرهن المعيشية، إذ عبرت 46% من النساء عن خوفهن من زيادة نوبات الغضب في المنزل نتيجة لتواجد أزواجهن وزيادة الضغوط الاقتصادية".

منظمة التضامن لحقوق الإنسان
طرابلس – ليبيا

---

[1] الأمم المتحدة: "اليوم الدولي للمرأة، 8 آذار/مارس".

[2] منظمة العمل الدولية: "معالجة التمييز الجنسي من خلال المساواة في الأجور"، آخر تحديث مايو 2016. منظمة العمل الدولية "توجد اختلافات في الأجر بين النساء والرجال في جميع البلدان. ويقدر الفرق بين دخلهم، معبراً عنه كنسبة مئوية من دخل الرجال، بنحو 23٪ على مستوى العالم. بمعنى آخر، تكسب النساء في المتوسط 77٪ مما يكسبه الرجال. هذا هو المعروف باسم الفجوة في الأجور بين الجنسين".

[3] تنامي جرائم الإخفاء القسري للنساء منذ مطلع عام 2019 مثير للقلق، أنظر بيان منظمة التضامن لحقوق الإنسان: "لأول مرة في ليبيا ومنذ عقدين من الزمان جريمة الاختفاء القسري تطال النساء"، بيان بمناسبة اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، 30 أغسطس 2019. في عام 2019 رصدت التضامن جرائم إخفاء قسري لعدد 12 ضحية، خمس جرائم إخفاء قسري لنساء وقعت في درنة، وسبعٌ أخر في مدينة بنغازي.

[4] فقد أكدت منظمات حقوقية دولية ومؤسسات اعلامية اختطاف أربع نساء، ثلاث منهن ينتمين لعائلة واحدة هي عائلة "هروده"، إحداهن كانت حاملاً، وقد تم العثور على رفاتهن في القبور الجماعية في ضواحي مدينة ترهونة، وتم التعرف عليهن من خلال مقتنياتهن وملابسهن. قناة ليبيا الأحرار: "في سابقة هي الأولى .. أهالي ضحايا المقابر الجماعية بترهونة يتعرفون على هوياتهم من مقتنياتهم وملابسهم"، 11يناير 2021.

[5] موقع العربي الجديد: "خطف النساء يتزايد في شرق ليبيا"، أسامة على، 5 نوفمبر2019.

[6] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: "بعد مرور ثلاثة أشهر على اختطاف النائبة سهام سرقيوه، الأمم المتحدة تطالب بالإفراج الفوري عنها وعن جميع ضحايا الاختفاء القسري في ليبيا"، 17 أكتوبر 2019. ورغم المطالب المحلية والدولية عن ضرورة الكشف عن مصيرها وحمايتها من التعذيب وإطلاق سراحها إلا أن الأجهزة الأمنية المسيطرة على مدينة بنغازي والتابعة للحكومة غير المعترف بها دوليا، الحكومة المؤقتة، واصلت الصمت تجاه تلك المطالب.

[7] لم تكن الدكتورة سرقيوه الضحية الوحيدة لحوادث الخطف والاخفاء خلال العام 2019، إذ خُطفت السيدة "مقبولة الحاسي" البالغة من العمر (68 عاماً) من بيتها بإحدى ضواحي مدينة بنغازي، ورغم إدانة خطفها والمطالبة بإطلاق سراحها من قبل قبيلة الحاسة التي تنتمي إليها إلا أن مصيرها لا يزال مجهول. وشهدت مدينة بنغازي خطف خمس سيدات، من السودان، تم العثور على جثتين منهن وعليهما آثار تعذيب، بينما لا يزال مصير الثلاث النساء السودانيات الأخريات مجهول، ولم يتم حتى الآن الكشف عن الجناة أو إعلان نتائج تحقيق حول هذه الحوادث. وفي مدينة درنه، وردت أخبار عن اعتقال مليشيات موالية للواء المتقاعد خليفة حفتر على خمسة نساء من أسرتين في منطقة شيحا الغربية في شهر مايو من العام الماضي ولا توجد أي معلومات عن مصيرهن. ليبيا اوبزرفر (The Libya Observer): "ميليشيات حفتر تختطف نساء من درنة"، 27 مايو 2019. التقرير يشير الى اختطاف ثلاثة نساء من أسرة البحباح، وثلاثة نساء من أسرة بن خيال، سيدة وبناتها الإثنين، ولكن التضامن، من مصادر أخرى، تحققت من اختطاف الثلاثة نساء من أسرة البحباح، وأما بالنسبة لأسرة بن خيال، فالمعلومات المتوفرة أنه اختطاف السيدة

ناجية الكواش وابنتها السيدة سليمة وأطفال السيدة سليمة الأربعة. عدد النساء ضحايا الاختفاء القسري في ليبيا ربما يكون أكثر بكثير من الحالات الإثني عشر المذكورة في التقرير (السيدة سهام سرقيوه، والسيدة مقبولة الحاسي والخمس نساء من السودان والخمس نساء في مدينة درنة)، بسبب فوضى انتشار المليشيات وضعف الحكومة المركزية والتعتيم الإعلامي، وخاصة في مدينة درنة. المتوفر لدى التضامن، أنه يوجد في معتقل معيتيقه في مدينة طرابلس قرابة 200 امرأة سجينة، وتوجد نساء معتقلات في مدينة مصراته ممن تم أسرهن في خلال "عملية البنيان المرصوص" لتحرير مدينة سرت من تنظيم داعش، ونساء معتقلات في بنغازي وقرنادا والرجمة. لا توجد أي تفاصيل عن هويات كل النساء المعتقلات ولا ما إذا كلهن تمكن ذويهن من التواصل معهن منذ اعتقالهن.

[8] تم اغتيالها بعد فشل محاولة خطفها على يد مجموعة مسلحة بعد خروجها المتكرر للحديث عن الاستغلال والانتهاكات الجنسية التي تتعرض لها النساء بمدينة بنغازي على يد الأجهزة الأمنية الرسمية والمليشيات، وتطرقها لقضايا الفساد وابتزاز السجناء والاستيلاء على الاملاك العامة للدولة الليبية على يد مجموعات مسلحة تتبع للصاعقة المنضوية تحت قوات ما يعرف بالقيادة العامة (قوات عملية الكرامة) بآمرة الضابط المتقاعد خليفة حفتر. وفي آخر بث مباشر لها قبيل مقتلها ببضع ساعات صرحت بإنها ستتناول فساد صدام خليفة حفتر المسؤول في كتيبة طارق بن زياد التي ينتمي معظم افرادها للتيار المدخلي ويرفضون الاعتراف بأي دور للمرأة في الحياة العامة. وفي تسجيل منتشر على مواقع التواصل الاجتماعي يظهر احد افراد الكتيبة وهو يتحدث بلغة تحقيريه تنال من كرامة وسمعة المحامية المغدورة.

[9] موقع BBC العربية: "حنان البرعصي: موجة غضب واسعة بعد اغتيال الناشطة والمحامية اللبية في بنغازي"، 11 نوفمبر 2020.

[10] قناة (CNN) بالعربي" :بعد يوم من انتقادها ابن خليفة حفتر.. مقتل المحامية اللبية حنان البرعصي بشر ضجة"، 13نوفمبر2020.

[11] أعلن الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا غسان سلامة عن مقتل ما لا يقل عن 18 امرأة و13 فتاة، وإصابة 26 امرأة و15 فتاة أخرى بجروح أثناء سير الأعمال العدائية في ليبيا خلال عام 2017. ففي مدينة درنة في شهر فبراير من عام 2019، قُتل ما لا يقل عن أربع نساء وثلاثة أطفال أثناء قصف مليشيات حفتر للمدينة القديمة في درنة. كما عشن النساء في العاصمة طرابلس أوضاع انسانية صعبة نتيجة للحرب التي دارت راحها في ضواحي وداخل بعض الأحياء الجنوبية للعاصمة. على سبيل المثال أعلن عميد بلدية أبو سليم، مقتل 5 نساء في شهر أبريل من العام 2019 إثر القصف العشوائي الذي تعرضت له أكثر من محلة بالبلدية، ومقتل امرأة مسنة وإصابة عدد من أفراد عائلتها جراء قصف طيران تابع لعملية الكرامة على منطقة شرفة الملاحة خلف مطار معيتيقه. وفي الجنوب، استقبل مستشفى حكومي بمدينة مرزق في الثاني من شهر ديسمبر 2019 جثامين 9 أطفال وامرأتين، إحداهما كانت حامل، نتيجة قصف طيران إماراتي مسير داعم لقائد عملية الكرامة خليفة حفتر. منظمة التضامن لحقوق الإنسان: "اليوم الدولي للمرأة 2020"، 8 مارس 2020.

[12] منظمة التضامن لحقوق الإنسان: "التضامن تصدر تقريرا عن ضحايا المواجهات المسلحة في لبيا خلال العام 2020"، 14 يناير 2021.

[13] ضحايا العنف مثل الاغتيال والقتل والخطف والاعتداء البدني وإطلاق النار العشوائي.

[14] تقرير لمنظمة التضامن عن ضحايا جرائم العنف والاغتيالات خلال عام 2020 قيد الإعداد.

[15] موقع العربي الجديد: "تحرّش جنسي متزايد في لبيا"، أسامة على، 20 مارس 2019.

[16] وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد: "المسح الوطني اللبي لصحة الأسرة – 2014، التقرير الرسمي". فيما يخص العنف الأسري ضد المرأة، ذكرت الدراسة أن تقريبا 79% من النساء تعرضن للإيذاء اللفظي وتقول 50% من النساء أن أزوجهن كانوا المصدر الرئيسي لهذا الإيذاء.

[17] موقع صوت ultra: "المرأة اللبية.. العنف متواصل"، رضا فحيل البوم، 18 اكتوبر 2015.

[18] بدأت تنُشر في السنوات الأخيرة قصص الإساءة والتحرش الجنسي في ليبيا في التقارير الصحفية. من بين الحالات هذه الحالة لشابة اسمها سالمة تبلغ من العمر 24 عاماً، كانت تعمل ممرضة في إحدى العيادات الخاصة بطبرق، حيث تروي أنها كانت تتعرض للتحرش من قبل أحد الموظفين الإداريين بالعيادة، لدرجة أنها فكرت بترك العمل. ثقافة الخجل والعيب كانت مسيطرة على تصرف سالمة التي تقول "لم أخبر أحداً من أسرتي، وفضلت الصمت خشية الفضيحة، وخوفاً من رد فعل أهلي لأنهم لن يتفهموا الأمر". إلا أن المسألة تفاقمت بعد فترة، عندما حاول المتحرش تجاوز الاعتداء اللفظي عليها إلى اعتداء جسدي، وذلك حين وجدها وحيدة في غرفة الممرضات ورفضت الحديث معه وحاولت طرده، وبعد هجومه عليها ارتفع صوتها لينتبه أمن العيادة، "تم تحويلنا نحن الاثنين للتحقيق رغم محاولاتي اليائسة شرح الموقف وإثبات أنني مجني علي"، تقول سالمة. ورغم محاولاتها المستميتة لتوضيح الموقف، انتهى التحقيق بفصل سالمة من العمل "حفاظاً على سُمعة العيادة، وخوفاً من المشاكل التي ستنتج من انتشار مثل هذا الخبر، رغم معرفتهم أنني لست مذنبة باعتراف الجاني نفسه الذي لم تُتخذ أي عقوبة

أو إجراء رادع في حقه". موقع مراسلون: "التحرش الجنسي في الأماكن المغلقة ليس جرماً"، زين العابدين عبد الجواد، 26 مارس 2014.

[19] SAFERWORLD: "هناك خطر إذ كنت الأولي، حواجز الأمن أمام المشاركة العامة للمرأة في مصر وليبيا واليمن"، جوشوا روجرز (وآخرون)، أكتوبر 2013.

[20] ربما نشاط المحامية حنان في التصدي لجرائم التحرش الجنسي للنساء وتسليط الضوء على هذه الظاهرة أحد أسباب اغتيالها.

[21] احدى حالات التحرش اللفظي والجسدي خلال العام 2020 كانت اتهام رئيس اللجنة التسييرية لرابطة أسر القتلى المشاركين في القتال مع حفتر، المدعو صلاح الفسي، والتي مقرها في منطقة بمنطقة البركة. فقد تم اعتقال الفسي يوم 11 أكتوبر 2020، على خلفية اتهامه بابتزاز زوجات القتلى والتحرش بهن جنسيا، مقابل إتمام إجراءاتهن في اللجنة. وفتح محضر ضد الفسي بإدارة الشرطة والسجون العسكرية بالمنطقة الشرقية وقبض عليه وسجن بعد التحقيق معه في السجن العسكري، وذلك بعدما تناولت منصات التواصل الاجتماع رسائل محادثات نسبت إلى الفسي وزوجات من قتلوا إلى جانب حفتر، تظهر استغلال الأول منصبه بابتزازهن واستغلالهن جنسيا، مقابل استكمال معاملاتهن. موقع قناة ليبيا الأحرار: "بنغازي: فوضى ملبشات حفتر تمتد إلى "قضايا الشرف" واحتقان في الشارع"، 20 أكتوبر 2020.

[22] مجلس حقوق الإنسان، الدورة الاعتيادية (43)ن تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: "حالة حقوق الإنسان في ليبيا ومدى فعالية تدابير المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تلقتها حكومة ليبيا"، 23 يناير 2020. الفقرة (31): "وواصل حراس السجون ومراكز الاحتجاز الاعتداء جنسياً على نزيلات السجون الليبيات والأجنبيات. وتعرب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا/مفوضية حقوق الإنسان عن قلقها من عدم وجود حارسات في السجون ومراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلد. فباستثناء سجن الجدَيْدة النسائي في طرابلس، لا توجد أي مرافق احتجاز أخرى تستخدم حارسات. ومما يفاقم هذا الوضع إمكانيةُ دخول حراس السجن الذكور دون عائق إلى زنازين السجينات، الأمر الذي يزيد من خطر تعرضهن للاعتداء والاستغلال الجنسيين. وواصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا/مفوضية حقوق الإنسان تلقِّي تقارير مثيرة للجزع عن العنف الجنسي الذي يمارَس على النساء والرجال والفتيان في سجون ومراكز الاحتجاز، بما في ذلك ادعاءات العنف الجنسي والاغتصاب في سجن معيتيقه على يد قوات الردع الخاصة (وهي جماعة مسلحة تقع اسمياً تحت سلطة ومسؤولية وزير الداخلية)."

[23] التضامن لحقوق الإنسان: "إضراب سجينات عن الطعام في سجن معيتيقه احتجاجاً على استمرار الاعتقال بدون محاكمة"، 21 يناير 2021. السلطات في طرابلس، وتحديداً مكتب النائب العام ووزارة الداخلية لم ترد على محاولات التضامن التواصل معها بشأن هذه القضية.

[24] مركز ديكاف، النصوص القانونية المتعلقة بالقطاع الأمني في ليبيا: "القانون رقم 24 لسنة 2010، بشأن أحكام الجنسية الليبية".

[25] حددت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الضوابط اللازمة لتنفيذه. ويلحظ أن القانون لم يوجب منح الجنسية بل جعل الأمر جائزاً حسب تعليق مفصل للمستشار الدكتور سعد سالم العسبلي "حول قانون الجنسية الليبية" منشور بعدة مواقع إلكترونية وصفحات بشبكات المتواصل الاجتماعي. وقد أفادت اللائحة رقم 594 لسنة 2010 في نصوص المادتين السادسة والسابعة بتلك الضوابط وهي تتعلق بسنّ الرشد ابتداءً. فلا يجوز منح الجنسية لهم ما لم يكونوا بالغي سن الرشد إلا إذا كان الوالد متوفياً أو مفقوداً بحكم القانون. أما الراشدون البالغون فتمنح لهم الجنسية الليبية بعد طلبها، وبعد موافقة الوالدين والجهة المختصة بقطاع الشؤون الاجتماعية على الزواج. وفي جميع الأحوال، جاء في اللائحة أنه يحظر منح الجنسية الليبية لأبناء المواطنات الليبيات المتزوجات من فلسطينيي الجنسية. موقع المفكرة القانونية – تونس: "إبن اللبسة المتزوجة من أجنبي، هوية ضائعة وحقوق تائهة"، جازية جبريل محمد، العدد 5، 8 يوليو 2016.

[26] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدول العربية" :بيان صحفي: لكون المرأة اللبسة أصلاً مُستضعفة جراء انعدام الأمن والتميز على أساس النوع الاجتماعي، من المرجح أن تكون الأشد تضرراً إذا انتشر فيروس كورونا في ليبيا التي مزقتها الحروب، تحذر هيئة الأمم المتحدة للمرأة"، 14أبريل 2020.

[27] UN Women: "Gender-Sensitive Prevention, Response and Management Of Covid-19 Outbreak in Libya", April 2020.